

صور من الاحتجاج للقراءات

صور من الاحتجاج بالأسانيد:

الإسناد في القراءات هو في أعلى درجات الإسناد -كما علمنا- وهو متواتر لا ريب في تواتره والقراءة التي تفتقد التواتر لا تقبل؛ لأن غير المتواتر لا يكون قرآنًا. وبسبب هذا اختفى علماء القراءات بالإسناد احتفاءً بالغًا، وكل عالم من علماء القراءات ينص على الأسانيد وطرقها المتعددة حتى عصره. وأحيل القارئ على ما كتبه ابن الباذش في الإقناع، وما كتبه العلامة ابن الجزري في النشر، ومن قبل هذين ابن مجاهد.

وسأقدم على سبيل المثال لا الحصر سند قراءة عاصم كما ذكره ابن مجاهد.

أسانيد قراءة عاصم:

يقول ابن مجاهد: "وما كان من قراءة بن أبي النجود عن أبي بكر بن عياش، فإن عبد الله بن محمد بن شاعر أخبرني بها، عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم من أول القرآن إلى خاتمة الكهف. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٤)

وأخبرني إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي عن أبيه ١، عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم، من أول القرآن إلى آخره.

وأخبرني محمد بن الجهم قال: حدثنا عبد الله بن عمرو بن أبي أمية البصري، عن أبي بكر عن عاصم بذلك من أوله إلى آخره.

قال: وحدثني ابن الجهم أيضًا، قال: وحدثنا: أبو توبة ٢ ميمون بن حفص النحوي، عن الكسائي، عن أبي بكر، عن عاصم.

قال: وأخبرني أبو بكر موسى بن إسحاق، عن هارون بن حاتم، أبي بشر، عن حسين بن علي الجعفي، عن أبي بكر عن عاصم.

وحدثني موسى بن إسحاق، ومحمد بن عيسى بن حيان المقرئ، عن أبي هشام، عن يحيى، عن أبي بكر، عن عاصم.

وحدثني الكسائي محمد بن يحيى عن أبي عمارة عن أبي عمارة عن حفص ٣ عن عاصم.

وحدثني أحمد بن علي الخَزَّار، قال: حدثنا أبو عمر هبيرة ٤ بن محمد التمار، عن حفص بن سليمان بن عاصم.

وحدثنا أبو محمد الرقي، عن أبي عمرو الدوري، عن أبي عمارة، عن حفص، عن عاصم.

وأخبرني محمد بن حماد بن ماهان الدباغ ٥، قال: حدثني أبو الربيع، عن حفص، عن عاصم. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٥)

وحدثنا أبو بكر وهب بن عبد الله المروزي، قال: حدثنا الحسين ابن المبارك الأنماطي، ويعرف بابن اليتيم، قال: حدثنا أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح قال: رويت هذه القراءة عن أبي عمر البزار، وهو حفص بن سليمان بن المغيرة، ويعرف بالأسدي قال: قرأت عن عاصم بن أبي النجود، وذكر أبو عمر أنه لم يخالف عاصمًا إلا في حرف من كتاب الله، إلا في قوله تعالى: "مِنْ ضُعْفٍ" [الروم: ٥٤].

وحدثني أحمد بن علي الخزار ومحمد بن حيان، عن محمد بن يحيى القطعي، عن أبي زيد النحوي، عن المفضل بن محمد الضبي، عن عاصم. محمد بن حيان: من أول القرآن إلى آخر سورة آل عمران، والخزاز: من أول النساء: إلى آخر الكتاب.

وحدثني عبد الله بن سليمان، قال حدثني أبو زيد "عمر بن شبة" قال: حدثنا جبلة، عن المفضل، عن عاصم.

وحدثني غير واحد من أصحاب أبان عن أبان عن عاصم ٢.

وفي تكملة هذا السند إلى رسول الله -ﷺ- يقول ابن الجزري: وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة وقارئها عاصم بن أبي النجود الأسدي، فذلك مائة وثمانين وعشرون ٣ طريقًا لعاصم، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربعة السلمي الضرير، وعلى أبي مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي، وعلى أبي عمرو سعد بن إلياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود، وقرأ السلمي، وزر أيضًا على عثمان بن عفان وعلي بن أبيمذخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٦)

طالب -رضي الله عنهما- وقرأ السلمي أيضًا على أبي بن كعب وزيد بن ثابت -رضي الله عنهما- وقرأ ابن مسعود وعثمان وعلي وأبي، وزيد على رسول الله - ﷺ ١.

ونظرة إلى هذه الأسانيد توقفنا على الحقائق التالية.

١- الدقة البالغة، والضبط المحكم في عرض السند، ووضع كل لفظ موضعه من "أخبرني" إلى "حدثني" ثم تحديد القدر الذي قرأه على كل منهم.

٢- غزارة هذه الأسانيد وتواترها وإذا كان ابن مجاهد وصلت إليه قراءة عاصم من هذه الطرق المتعددة، وكلها موثقة فمن غير شك هناك طرق كثيرة وغزيرة، وقد عرفنا أن ابن الجزري في القرن التاسع أوصلها ١٢٨ طريقًا.

٣- هؤلاء الرواة الذين نقلت قراءة عاصم عنهم علماء ونحاة ولغويون وليسوا مجرد حفظة فقط.

٤- اتضح لنا علو إسناد القراءات بصورة لم تتوافر لأي كتاب في الوجود غير كتاب الله تعالى. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٧)

عبد الملك بن مروان.

وأسهم الخليل بن أحمد "١٧٥هـ" في هذا المجال، وذلك بالهمز والتشديد والروم والإشمام ١.

قال خلف بن هشام البزار: كنت أحضر بين يدي الكسائي، وهو يقرأ على الناس، وينقطنون مصاحفهم بقراءته عليهم ٢.

وسار الناس بدافع الغيرة على نهج هؤلاء الأعلام، وأضافوا إلى رسم المصحف علامات دالة على الأرباع والأحزاب، والأجزاء، وسجدات التلاوة، ووقفات السكت، وعلامات الوقف، وأصبحت المصاحف في عصرنا تذييل باصطلاحات الضبط، وتكتب بألوان متنوعة من الخطوط، وما أصاب النص القرآني أدنى تغيير.

على أن ينبغي أن نضع في الاعتبار أننا مهما طورنا في خط المصحف لتيسير قراءته فإن ذلك لن ينال منه شيئاً وقد قال رب العالمين: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} .

وهذا رأي وسط نراه أمام هذا الخلاف أولى بالقبول.

وأوجزه في نقاط محددة.

١- على ضوء ما سجلته المراجع التاريخية واللغوية يتبين أن المصحف لم يكتب بخط متميز وإنما كتب بالخط المتعارف عليه في عصر الصحابة، وأنه قد طرأت عليه تغييرات على يد أعلام الأمة وعلمائها الذين أشرنا إليهم، وهذه التغييرات تمت على مراحل مختلفة، وآخرها مصطلحات الوقف، ونحوها^٣. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٧)

صور من الاحتجاج للأصول

...

مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٨)

هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد، بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفاً خفياً، خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبين بالمد ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى؛ لأنه يخرج من مخرجه بمد، فبين بما هو منه، وبيان حرفي اللين بمد دون البيان في حروف المد واللين لنقص حرفي اللين بانفتاح ما قبلهما عن حروف المد واللين اللواتي حركة ما قبلهن منهن، فقوين في المد لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن وضعف حرف اللين في المد لكون حركة ما قبله ليست منه"١.

ويقول في التعليل للاستعاذة: إن الاستعاذة دعاء إلى الله جل ذكره، واستجارة به من الشيطان وامتنال لما أمر به نبيه محمد عليه السلام؛ إذ قال له في كتابه: {قَدْ آذَىٰ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ} ٢. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨٩)

صور من الاحتجاج النحوي:

قوله تبارك وتعالى: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ} [البقرة: ١٧٧].

قرأ حمزة وحفص بنصب "البر" الأولى، قرأ الباقر بالرفع.

فعلى النصب يكون البر خبراً ليس مقدماً، ويكون {أَنْ تُولُوا} مصدراً مؤولاً اسماً ليس، والمعنى: ليست توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله.

وعلى الرفع يكون {الْبِرِّ} اسماً وليس، والمصدر المؤول خبراً لها والمعنى: ليس البر كله توليتكم.

فكلتا القراءتين له وجه قوي في النحو؛ لأن الاسم والخبر كليهما معرفة، وفي هذه الحالة يجوز في كل منهما أن يكون اسماً أو خبراً.

لكن يرجع الأولى: أن الاسم فيها هو المصدر المؤول وهو معرفة لا تنتكر، والبر ينتكر فهو أقوى تعريفاً من المحلى بأل، كما أن "أن وصلتها" تشبه المضمرة؛ لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمرة، ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع ليس وأخواتها مظهر ومضمرة، فالمضمرة هو الاسم والمظهر هو الخبر؛ لأنه أعرف.

وكذلك أن وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمرة؛ لأن معناها "توليتكم" والمضاف إلى المضمرة أعرف مما فيه أل، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم. وأمر آخر هو أن تعريف البر ضعيف؛ لأنه يدل على الجنس لا على شخص بعينه، وتعريف الجنس ضعيف؛ لأنه يشبه النكرة.

كما يرجع قراءة الرفع: "لَيْسَ الْبِرُّ" أن اسم ليس كالفاعل، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فإذا نصبته كان لا بد من نية تأخيره على الخبر، ومجيء الكلام على رتبته التي أتت بها التلاوة أولى من التقديم والتأخير.

كما يقوي الرفع مجيء "الْبِرِّ" مرفوعاً في الآية ١٨٩ من السورة: {لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا}؛ إذ لا يجوز هنا إلا الرفع فحمل الأول على الثاني أولى من المخالفة ١.

كما يقويها ما جاء في مصحف ابن مسعود وأبي: "لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ يَدْخُلَ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ (ص: ٢٩٠) تَوْلُوا" بزيادة الباء.

المراجع: حجة القراءات لابن أبي زرعة ص ١٢٣.

الكشف لمكي ج ١ ص ٢٨٠-٢٨١- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٢ النشر في القراءات العشر ج ٢.

قوله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ} [المائدة: ٧١].

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ" بالرفع، وأضاف ابن الجزري: خلفاً ويعقوب.

وقرأ الباقر: {أَلَّا تَكُونُ} بالنصب.

وحجة القراءة الأولى قوله تعالى: {أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} ١. فجعل "حسب" بمعنى العلم واليقين الذي في آية الحديد، فإن هنا مخففة من الثقيلة تؤكد ما بعدها، وما قبلها من اليقين يجعلها أقرب من الناصبة، فيسير الكلام على نمط اليقين، وعلى هذا يكون التقدير: "أنه لا تكون فتنة" فاسمها ضمير محذوف، ويرفع الفعل؛ لأنه لا ناصب له حينئذ، وتصير "لا" عوض من المحذوف مع أن، وجملة كان واسمها في محل رفع خبر "أن" المخففة، ولا تحتاج كان إلى خبر؛ لأنها تامة.

وحجة من نصب أنه أجرى "حسب" على بابها للشك فأنت معه أن الناصبة للفعل؛ لأنها لأمر غير ثابت مثل ما قبلها فهي ملائمة له. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩١)

و"لا" لا تفصل بين العامل والمعمول كقولك: أحب أن تذهب أحب ألا تذهب، وقوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ} ١، وقوله: {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ} ٢، فالنصب باق مع "لا" كما هو موجود بدون "لا" كما جاء قوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} ٣، وقوله سبحانه: {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} ٤.

وحكى بعض النحويين أنه قال: من رفع هذا الفعل كتب: "أن لا" منفصلة؛ لأن الهاء المضمرة المقدرة تحول في المعنى بين "أن" و"لا" من نصب الفعل كتبه غير منفصل؛ إذ لا شيء يقدر يحول بين "أن" و"لا" ٥.

المراجع، حجة القراءات لابن أبي زرعة ص ٢٣٣.

الحجة لابن خالويه ص ١٣٥.

الكشف لمكي ج ١ ص ٤١٦.

النشر ج ٢ ص ٤٤.

وراجع كتاب سيبويه ج ١ ص ٥١٥، وتفسير مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي

طالب ص ٣٠ مخطوط المدرسة الأحمدية، حلب. ط ثانية بيروت.

قوله تعالى: {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} [سورة الأعراف: ١٨٥]. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٢)
قرأ الحرميان: نافع وابن كثير، وابن عامر: "وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ"، بالنون ورفع الفعل "نذر".

وقرأ أبو عمرو بن العلاء ١، وعاصم: {وَيَذَرُهُمْ} بالياء والرفع.
وقرأ حمزة والكسائي: "ويذرهم"، بالياء وجزم الفعل، وأضاف إليهما صاحب النشر خلفاً.

توجيه القراءة الأولى:

رفع الفعل على الاستئناف أي "ونحن نذرهم" على أساس أن الله عز وجل يخبر عن نفسه، فهو التفات من الغيبة إلى التكلم "مَنْ يُضِلِلِ، ... وَنَذَرُهُمْ" مثل قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ} ثم قوله: {أُولَئِكَ يَبْغُوا مِنْ رَحْمَتِي} ٢، ولو حمله على لفظ الغيبة لقال: {مَنْ رَحِمْتِهِ}.

توجيه القراءة الثانية:

رفع الفعل على الاستئناف، وبالياء على الغيبة، والإخبار عن الله، وهذا حسن للمشاكلة، وسير الكلام على وتيرة واحدة في الضمائر "يُضِلِلِ، وَيَذَرُهُمْ" ويكون تقدير الكلام: من يضل الله فلا هادي له، ثم استأنف فقال: والله يذرهم.
وأما القراءة الثالثة فليس فيها قطع ولا استئناف.

ويكون الفعل {وَيَذَرُهُمْ} معطوفاً على محل جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء.

ولا يكون في الكلام التفات. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٣)

يقول مكي: إن الاختيار ما عليه قراءة أهل الحرفين من الرفع والنون ١.

المراجع: حجة القراءات ص ٣٠٣.

الحجة لابن خالويه ص ١٦٧.

الكشف ج ١ ص ٤٨٥.

النشر ج ٣ ص ٨٤.

قرأ ابن كثير قوله تعالى: "إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ"

[يوسف: ٩٠]. بإثبات الياء ٢.

وقرأ الباقيون: {إِنَّهُ مَنْ يَنْتَقِي} بغير ياء مجزومًا بالشرط.

أما حجة ابن كثير ٣: هناك من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيقول: "زيد لم يقضي" ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنة للجزم، قال الشاعر:

ألم يأتيك والأبناء تمنى ... بما لاقت لبون بني زياد

ولم يقل: ألم يأتك ٤، وقال آخر ٥:

هزي إليك الجذع يجنيك الجني.

وكان ينبغي ٦ أن يقول: "يجنك الجني"؛ لأنه جواب الجزاء. مدخل في علوم

القراءات (ص: ٢٩٤)

ويقوي هذا قراءة حمزة في قوله تعالى: "فلا تخف دركًا ولا تخشى" [طه: ٧٧] ولم يقل: "تخش" في موضع جزم؛ لأن من العرب من يفعل ذلك، قال: وإن شئت استأنفت: "وَلَا تَخْشَى".

وقال نحويو البصرة: يجوز أن يجعل "من يتقي" بمنزلة: الذي يتقي، والموصول كالشرط في العموم والإبهام؛ ولأن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء في جوابه فنقول: "الذي يأتني فله درهم" كما تقول: "من يأتني فله درهم".

وأما تسكين "يصبر" فيقولون: إما لتوالي الحركات، حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وصل بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى على الأساس الذي ذكر سابقًا وهو أن مَنْ الموصلة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

وأما قراءة الباقيين فهي سائرة على المشهور من قواعد النحو؛ لأن "يتق" فعل الشرط مجزوم بـ "من" وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء.

السبعة لابن مجاهد.

حجة القراءات لابن زنجلة.

الكشف لمكي بن أبي طالب.

أوضح المسالك لابن هشام ج ١ ص ٨٠ ت محيي الدين.

قوله تعالى: {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا

بَطْرِيْقَتِكُمْ الْمُنْتَلَى} [طه: ٦٣].

قرأ أبو عمرو "إن هذين" بالياء وتشديد النون في "إن"، وقرأ الباقون بالألف.
مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٥)

وقرأ ابن كثير وحفص: {قَالُوا إِنَّ} بتخفيف "إن" وشدد الباقون الكشف ج ٢ ص ٦٣.
ويختلف ابن كثير عن حفص في تشديد النون من "هذان" حجة أبي زرعة
ص ٤٥٦.

وحجة أبي عمرو أن تثنية المنصوب والمجرور لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو
مستغن عن إقامة دليل على صحتها.

وحجة من خفف "ابن كثير وحفص" أنه لما رأى القراءة وخط المصحف في
"هذان" بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب، فخفف إن ليحسن الرفع بعدها على الابتداء؛
لأن إن إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الابتداء؛ لأن إن إذا خففت حسن رفع ما
بعدها على الابتداء لنقصها عن شبه الفعل؛ ولأنها لم تقو قوة الفعل، فتعمل ناقصة
كما يعمل الفعل ناقصاً في نحو: لم يك زيد أخانا، ومنهم من يعملها وهي مخففة
عملها وهي مشددة، فالذي خفف "إن" اجتمع له في قراءته موافقة الخط، وصحة
الإعراب في "هذان". فتكون "إن" مهملة مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة أو
تقول: إن نافية بمعنى "ما" واللام بمعنى إلا والتقدير: ما هذان إلا ساحران.

ويكون تشديد النون عند ابن كثير عوضاً عن الألف الثانية في {هَذَانِ} فتكون
"إن" مهملة مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة أو تقول: إن نافية بمعنى "ما" واللام
بمعنى إلا والتقدير: ما هذان إلا ساحران.

ويكون تشديد النون عند ابن كثير عوضاً عن الألف الثانية في {هَذَانِ} ؛ إذ
أصلها: "هذا ان" فحذفت ألف هذان، وعوض عنها بتشديد النون ١.

وحجة من شدد النون مع بقاء الألف في "هذان" أنها مكتوبة هكذا في الإمام،
مصنف عثمان، وهذا مشكل على أهل اللغة، وقد ذكر أبو زرعة ابن زنجلة اختلاف
النحاة واللغويين في تفسيره على النحو التالي: مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٦)
حكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب ١، وهو رأس رؤساء الرواة: أنها لغة كنانة
يجعلون ألف الاثنتين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، ومنه قوله
الشاعر ٢:

تزود منا بين أذناه ضربة ... دعتة إلى هابي التراب عقيم
وقال الزجاج: وقال النحويون القدماء: ها هنا هاء مضمرة، والمعنى: "إنه هذان
لساحران" كما نقول: "إنه زيد منطلق" ثم نقول: "إن زيداً منطلق".
وقال المبرد: أحسن ما قيل في هذا أن يجعل: "إن" بمعنى "نعم"، المعنى: "نعم
هذان لساحران" فيكون ابتداءً وخبراً قال الشاعر ٣:
ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت: إنَّه
أي: نعم. فإن قيل: اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره، لا يقال: زيد لقائم، فما وجه
هذان لساحران؟

الجواب في ذلك: أن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ، فيقول:
زيد لأخوك، قال الشاعر:
خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا
وقال الزجاج: المعنى: "نعم هذان لساحران". مدخل في علوم القراءات (ص:
٢٩٧)

وقال قطرب: يجوز أن يكون المعنى: "أجل" فيكون المعنى والله أعلم: {فَتَنَازَعُوا
أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى} قالوا: "أجل" تصديقاً من بعضهم لبعض، ثم قالوا: "هذان
لساحران" ويجوز أن يكون اللام داخلة في الخبر على التوكيد.
وقال الفراء في "هذان" إنهم زادوا فيها النون في التثنية وتركوها على حالها في
الرفع والنصب والجر كما فعلوا في "الذي" فقالوا: {الَّذِينَ} في الرفع والنصب والجر ١.
وللإمام ابن تيمية رأي في تخريج هذه القراءة: وهو أن الإعراب لا يظهر في
الواحد وهو هذا فجعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثني كالمفرد؛ لأنه فرع عليه، وبناء
المثني إذا كان مفرداً مبيئاً أفصح من إعرابه، ثم اعترض على نفسه بأمرين:
أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: {إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ} ٢، مع
أن هاتين تثنية "هاتا" وهو مبني والآخر: أن الذي مبني وقد قالوا في تثنية "الذين"
وهي لغة القرآن كقوله تعالى: {رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا} ٣.

وأجاب عن الأول بأن "هاتين" جاءت بالياء على لغة الإعراب لمناسبة "ابنتي"، فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة كما أن البناء في {هَذَان} أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في "ساحران".

وأجاب عن الآخر بأن هناك فرقاً بين "هذان" و"اللذان"؛ إذ الأخير تثنية اسم ثلاثي، فهو شبه بالزيدان، والأول تثنية اسم علمدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٨)

حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف.

كما رد رداً قوياً على الخبر المنسوب إلى عثمان -رضي الله عنه- بما يبطله، وهو قولهم: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها ١.

المراجع: حجة القراءات لأبي زرعة، تفسير ابن كثير ج ٣ ص ١٥٧.

الكشف ج ٣ لمكي، شذور الذهب لابن هشام.

النشر ج ٣ لابن الجزري.

قال الله تعالى: {وَرَكْرِيًّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: ٨٨].

قرأ أبو بكر "شعبة بن عياش" وابن عامر "نُجِّي" بنون واحدة، وجيم مشددة، ونسب ابن خالويه، وابن الجزري هذه القراءة لعاصم. وشعبة من رواية عاصم.

وقرأ الباقر بنونين والتخفيف "تنجي".

بالنسبة لقراءة شعبة وابن عامر.

توجه إليها النقد التالي من الوجهة النحوية:

قال الفراء: لا وجه له عندي؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفع.

وقالوا أيضاً في نقدها: نُجِّي لم يسم فاعله، وكان الواجب أن تكون الياء مفتوحة،

كما تقول: عَزِيٌّ وَقُضِيٌّ. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩٩)

وقيل في توجيهها: إن هذه القراءة على طريق إخفاء النون الثانية في الجيم، وهذا

بعيد؛ لأن الرواية بتشديد الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد.

وقيل أدغم النون في الجيم، وهذا أيضاً لا نظير له؛ لأن النون لا تدغم في الجيم

في شيء من كلام العرب لبعدهما بينهما.

يقول مكي ١: وإنما تعلق من قرأ هذه القراءة أن هذه اللفظة في أكثر المصاحف بنون واحدة، فهذه القراءة إذا قرئت بتشديد الجيم، وضم النون، وإسكان الياء غير متمكنة في العربية".

وكان أبو عبيد ٢- يختار هذه القراءة اتباعاً للمصحف على إضمار المصدر بقيمة مقام الفاعل، وينصب المؤمنين، ويسكن الياء في موضع الفتح، ويرى مكي أن هذا كله قبيح بعيد، كما اختار أن يكون أصله "تنجي" ثم أدمج النون في الجيم، وعلق مكي على ذلك بأنه غلط قبيح؛ لأنه لا يجوز الإدغام في حرف مشدد كما لا يجوز إدغام النون في الجيم عند أحد ٣، وعلى الاختيار الثاني لأبي عبيد يكون "نحي" فعل مضارع، وعلامة الاستقبال سكون الياء ٤.

واحتج بعضهم لهذه القراءة بأن "نحي" فعل ماضٍ، مبني للمجهول، ثم سكنوا الياء، وتأويله: "نحي النجاء المؤمنين" فيكون "النجاء" مرفوعاً على أنه نائب عن الفاعل، والمؤمنين مفعول به، كما تقول: "ضرب الضرب زيداً" ثم يكنى عن الضرب، فنقول: مدخل في علوم القراءات (ص: ٣٠٠)

"ضرب زيداً"، وحجتهم قراءة جعفر: {ليجزى قوما بما كانوا} ١، أي ليجزى الجزاء قوماً ٢.

وأما قراءة الباقيين: ننحي بنونين، فهو فعل مضارع من: أنحي ينحي، والمؤمنين مفعول به، وكتبوا في المصاحف بنون واحدة على الاختصار، على اجتماع المثليين في الخط، ولأن النون الثانية تخفى عند الجيم بلا اختلاف، واختار ابن قتيبة هذه القراءة ٣.

المراجع: الكشف ج ٢ حجة القراءات لابن زنجلة، الحجة لابن خالوية، النشر ج ٣. قال الله تعالى: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} [المنافقون: ١٠].

قرأ أبو عمرو "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونُ" بإثبات الواو في "أكون"، ونصبها.

وقرأ الباقيون: {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ} بحذف الواو والجزم "أكن".

توجيه القراءة الأولى:

"أكون" منصوبة بالعطف على {فَأَصَّدَّقَ} ؛ لأن "فأصدق" منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، لوقوعها في جواب التمني، فهو محمول على مصدر "أخرتني" ٤. مدخل في علوم القراءات (ص: ٣٠١)

وحجة من جزم أنه عطف على موضع "فَأَصَّدَّقَ"؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم؛ لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم؛ لأنه غير واجب، ففيه مضارعة للشرط وجوابه، فلذلك كان مجزوماً، كما يجزم جواب الشرط، ويعطف عليه بالجزم كقراءة من قرأ: "مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ" لما كان "فلا هادي له" في موضع فعل مجزوم، حمل: "يذرهم" عليه، وكان الأصل في الآية: "لولا أخرتني أتصدق وأكن" كما قال الشاعر ١:

فأبلوني بليتكم لعلي ... أصالحكم وأستدرج نوبيا

ففي هذا البيت جزم "استدرج" عطفاً على موضع "أصالحكم" قبل دخول لعل عليه ومعناه: فأبلوني بليتكم أصالحكم.

المراجع: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٧١٠.

الحجة لابن خالويه ص ٣٤٦.

الكشف ج ٢ ص ٣٢٢ - ص ٣٢٣.

النشر ج ٣ ص ٣٣٥.

قوله تعالى: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا} [نوح: ٢٥] .

قرأ أبو عمرو "مما خطاياهم" مثل قضاياهم.

وقرأ الباقر: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ} . مدخل في علوم القراءات (ص: ٣٠٢)

وحجة أبي عمرو أن الخطايا أكثر من الخطيئات؛ لأن جمع المؤنث بالتاء في الأغلب من كلام العرب أن يكون للقليل مثل نخلة ونخلات، وبقرة وبقرات. قال الأصمعي: كان أبو عمرو يقرأ "خطاياهم" ويقول: إن قوماً كفروا ألف سنة كانت لهم خطيئات؟ لا، بل خطايا.

كأن أبا عمرو يذهب إلى أن الألف والتاء للجمع القليل، و "خطايا" جمع تكسير يفيد الكثرة.

كما احتج بإجماع القراء في سورة البقرة على: {نَعْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ} ١.

والأصل في: "خطايا" خطأ على وزن "خطاعي" ٢ ثم لينت الهمزة فقييل خطايا.
وقال الفراء: هو جمع خطية على تخفيف الهمزة.

وحجة الباين رسم المصحف الذي جاء على صيغة جمع السلامة للمؤنث.
وقالوا: إن الألف والتاء تكون للقليل والكثير، وإليه ذهب الكسائي؛ لأن الله قال:
{مَا نَعَدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ} ٣، وقال: {وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ أَمْنُونَ} ٤.

ولابن كيسان رأي في توجيه الآية يقول فيه: "ما" نكرة في موضع مدخل في علوم
القراءات (ص: ٣٠٣)

خفض بمن، و"خطيئاتهم" بدل من "ما" كأنه قال: من عمل خطيئاتهم ١. يقول
مكي في التعليل لاجتماع همزتين في كلمة بالتحقيق أو التخفيف:

"حجة من حقق الهمزتين في كلمة، وهي قراءة أهل الكوفة، وابن ذكوان في نحو:
{أَنْذَرْتَهُمْ} وشبهه أنه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، ورآها داخلة
على الثانية قبل أن لم تكن حقق كما يحقق ما هو من كلمتين، وحسن ذلك عنده
لأنه الأصل، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفف
الثانية التي قبل الساكن لقرب ذلك من اجتماع ساكنين لا سيما على مذهب من يبدل
الثانية ألفًا فلما خاف اجتماع الساكنين حقق ليسلم من ذلك؛ ولأنه أتى بالكلمة على
أصلها محققة".

ويقول: وحجة من خفف الثانية هو ما قدمنا من استئصال الهمزة المفردة، فتكريرها
أعظم استئصالًا، وعليه أكثر العرب، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام،
وأيضًا فإنه لما رأى العرب وكل القراء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة استئصالًا، كان
تخفيفها إذا كانت متحركة أولى؛ لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل ١.

وفي التعليل للروم والإشمام قال:

"أعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتها العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف
كانت في الوصل وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الروم يسمع
ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة
الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك، والإشمام لا يكون
إلا في المرفوع والمضموم" ٢.

ويقول في التعليل للمد في حروف المد واللين إذا لاصقتها همزة أو ساكن مشدد،
أو غير مشدد:

"فإن قيل: في العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت؟ فالجواب أن خفض بمن،
و"خطيئاتهم" بدل من "ما" كأنه قال: من عمل خطيئاتهم ١.